

قرارات وتعاميم
الأشخاص المعوقين
قضايا الإعاقة

الطوارئ
التعبئة العامة
وباء كورونا

مواكبا
راسدك
نشرة مرصد حقوق الأشخاص المعوقين

№ 06 - June 15th 2020

من 05 إلى 15 حزيران 2020

ديكادا (6)

الأزمة المعيشية وقرارات التعبئة العامة والحظر

- جلسة مجلس الوزراء في قصر بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية في 10 حزيران 2020، لم تتناول أي مطلب معيشي ملح، ولم تتطرق إلى حقوق الفئات المهمشة في لبنان. إنشاء كلامي وبعض التعيينات. للاطلاع على المقررات [اضغط/ي هنا](#).
- رئاسة مجلس الوزراء: اجتماع للبحث في إعادة فتح مطار بيروت الدولي. [اضغط/ي هنا](#).
- مجلس الوزراء: خلية أزمة جديدة لمتابعة الوضعين المالي والنقدي. [اضغط/ي هنا](#).
- وزارة الداخلية: تعميم رقم 55/أ.م تاريخ 07-06-2020 المتعلق بتحديد أوقات فتح وإقفال المؤسسات. [اضغط/ي هنا](#).
- وزارة الداخلية: تعميم رقم 57/أ.م تاريخ 14-06-2020 المتعلق بتحديد أوقات فتح وإقفال المؤسسات. [اضغط/ي هنا](#).

بعد 14 سنة حان الوقت أن يصدّق لبنان على
الاتفاقية الدولية لحقوق
الأشخاص المعوقين

العجز

في ادارة التنوع
والتحوّل نحو
مجتمع دامج
جريمة.

بعد تعديل مجلس النواب اللبناني مصطلح الأشخاص المعوقين إلى ذوي الاحتياجات، أعادت النائبة ديمًا جمالي الحديث عن موضوع المصطلحات إلى الواجهة، بعدما علقت على القانون 171/2020 الذي نشر في الجريدة الرسمية، والذي يستبدل عبارة "الأشخاص المعوقين" بعبارة "ذوي الاحتياجات الإضافية"، منبهة إلى أن لبنان سيضطر إلى تغيير العبارة مجددا لتتوافق والمعايير الدولية في هذا الشأن، وتحديدًا لاعتماد التسمية الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة، وهي المعوقين، استنادًا للاتفاقية الدولية لأصحاب ذوي الإعاقة، التي حددت الاستعانة بمصطلح "الإعاقة"، ليشمل فئة محددة من المواطنين وهم من تصح تسميتهم بذوي الإرادات الصلبة، ليخولهم الاستفادة من مساعدات أكبر ومتخصصة أكثر، بما يسمح من تخفيف الألم النفسي عنهم في مواجهة إعاقاتهم".

وأضافت: "سبق وشددت على هذا الموضوع بالجلسة التشريعية التي عقدت في الأونيسكو، وقدمت اقتراحًا يتوافق والمعايير الدولية، إلا أنه للأسف لم يؤخذ به". (وطنية)

لا نعرف أين كانت النائبة جمالي حين عقد مجلس النواب في قصر الأونيسكو وأصدر هذا التعديل في المصطلح بموجب قانون وصوتت عليه!

إلا أن مرصد حقوق الأشخاص المعوقين، وكما أعلن عشية تلك الجلسة التشريعية المستهجنة، يطالب من جديد باحترام القانون 220/2000 وواجب المجلس النيابي هو المصادقة على الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص المعوقين وليس اللعب بالمصطلحات!

عشرون عامًا على القانون 220/2000 الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، و14 عامًا على الاتفاقية الدولية بدون تصديق المجلس النيابي! فما هي قيمة تعديل مصطلح؟

للاستزادة: [اضغط/ي هنا](#).

الخط الساخن لكورونا في وزارة الصحة العامة

01/594459